مجلة العلوم التربوية

تقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية

إعداد

أ/ مصطفى محمد صدقي النوبي

باحث دكتوراه – قسم أصول التربية

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

أ.د/ محمد النصر حسن

أستاذ أصول التربية

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

أ.م.د/ سوزان يوسف ابوالفضل

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسس الفكرية للمجتمعات الافتراضية، والتعرف على واقع السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر والتحديات التي تواجهها، وتقويمها في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة، واعتمدت على الاستبيان كأداة للتعرف على واقع السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام في ضوء المجتمعات الافتراضية من أجل تحديد متطلبات تقويمها، وطبقت الدراسة على عينه من الخبراء من أساتذة كليات التربية (جامعة القاهرة – جامعة عين شمس – جامعة جنوب الوادي)، وبعض من القيادات التعليمية من العاملين في ديوان مديرية التربية والتعليم ودواوين الإدارات التعليمية، ومعلمي التعليم الثانوي العام بمحافظتي (قنا والقاهرة)، أشارت أهم نتائج الدراسة الميدانية التي توصل إليها البحث إلى: ندرة الوثائق الصادرة عن الجهات المسؤولة والتي تتضمن تعليمات للمعلمين ومديري المدارس حول السياسات التي يجب اتباعها لتوظيف مجتمعات التعلم الافتراضية، وعدم وجود خطط عمل ملموسة مصحوبة بميزانيات واقعية للاستفادة من مجتمعات التعلم الافتراضية ومتابعتها، وندرة الدورات التدريبية اللازمة لتدريب المعلمين على توظيف الموارد التكنولوجية الحديثة وتطبيقات التعليم الافتراضي، كما اتفقت رؤى أفراد العينة على أن فوقية القرارات الصادرة حول قضية قومية ومجتمعية بخصوص التعليم الثانوي العام دون حوار مجتمعي من سلبيات السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام، واوصت الدراسة إلي الحاجة إلى إعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التعليمية للتعليم الثانوي العام، بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام، وفي ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية، لمواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الكلمات المفتاحية: تقويم– السياسة التعليمية– التعليم الثانوي العام– المجتمعات الافتراضية.

Evaluating the Educational Policy of General Secondary Education in Egypt in Light of the Requirements of Virtual Societies

Abstract:

The study aimed to identify the most important intellectual foundations of virtual societies, and to identify the reality of the educational policy for general secondary education in Egypt and the challenges it faces, And evaluated in the light of the requirements of virtual communities, the study used the descriptive approach for its suitability to the nature of the study, It relied on the questionnaire as a tool to identify the reality of the educational policy for general secondary education in the light of virtual communities in order to determine the requirements for its evaluation, The study was applied to a sample of experts from the teachers of the faculties of education (Cairo University - Ain Shams University - South Valley University), and some of the educational leaders working in the Office of the Directorate of Education and the offices of educational departments, and teachers of general secondary education in the governorates (Qena and Cairo), The most important results of the field study that the research reached indicated: The scarcity of documents issued by the responsible authorities that include instructions for teachers and school principals about the policies that should be followed to employ virtual learning communities, And the lack of concrete action plans accompanied by realistic budgets to benefit from and follow up on virtual learning communities, And the scarcity of the necessary training courses to train teachers to employ modern technological resources and virtual education applications, The respondents also agreed that the supremacy of decisions issued on a national and societal issue regarding general secondary education without community dialogue is one of the negative aspects of the educational policy of general secondary education, The study recommended the need to reformulate educational strategies and policies for general secondary education, In line with what is imposed by the new, ever-changing reality, and in light of the requirements of virtual societies, To keep pace with the rapid and successive developments that the world is witnessing in the fields of information and communication technology.

Keywords: Evaluation - Educational Policy - General Secondary Education - Virtual Communities.

 Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

مقدمة:

يشهد العصر الحالي تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة في كافة مظاهر الحياة الإنسانية وجوانبها المختلفة، من أبرزها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي فرضت نفسها في مختلف مجالات الحياة، مُحدثة حالة جديدة من الحضارة الإنسانية، تميزت بتحقيق تغييراً كبيراً في طرائق الإنسان للعيش والتخاطب واكتساب المعرفة، وفي تنظيم العمل والإنتاج، متجاوزة الحدود الجغرافية والسياسية، ومغيرة معطيات الزمان والمكان والمسافات، وما زال هذا التقدم مستمر؛ ويخطو بخطى متسارعة، وأصبحت التقنية الحديثة تؤدي دوراً حاسماً في ميدان التعليم على مستوى العالم.

ونظام التعليم في مصر يُعد واحداً من تلك النظم التي تأثرت، وما زالت تتأثر، بتلك التغيرات والتحولات التي تفرض نفسها على النظم التعليمية في كافة دول العالم، ونظراً لكون التعليم قوة مؤثرة في التنمية البشرية، وفي النهوض بالمجتمعات سواء أكان محركاً أولياً للتغيير الاجتماعي أم تابعاً له؛ فإن فترات التغيير الاجتماعي، والعيش في إطارها تتطلب إخضاع المؤسسات التعليمية للمراجعة الشاملة والدقيقة والمستمرة لسياستها التعليمية، والتي تكمن حتميتها في أن هذه السياسات وليدة ظروف معينة اقتضتها مطالب تطوير وتحديث المجتمع حينئذ، إلا أن هذه السياسات أصبحت أقل كفاءة وقدرة وجودة في أداء وظائفها في إطار مواجهة التحديات التكنولوجيا الحديثة. (بغدادي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٧)

والسياسة التعليمية، ترتبط إلى حد كبير بالظروف المحلية إلا أنها في الوقت الحاضر تأثرت بالاتجاهات العالمية أكثر من أي وقت مضى؛ نظراً لسهولة الاتصالات ووجود البث المباشر وكفاءة تقنية المعلومات والاتصالات وسرعة استخدام الشباب للتكنولوجيا في حياته اليومية، وبُعده عن واقعة والاهتمام بالعالم الافتراضي الذي ساعده على الالتقاء والحوار مع الآخرين ممن هم في مرحلته العمرية والتفاعل معهم، ونتيجة لهذه الأوضاع الجديدة ظهرت أنماط وطرق حديثة في التعليم والتعلم، فظهر مفهوم التعلم من خلال المجتمعات الافتراضية، والذي يعتبر إحدى تطبيقات التعليم الإلكتروني، وهي بيئة تعليمية اجتماعية افتراضية تدعم عملية التعلم في جميع مراحلها بحيث تتضمن التصميم والاستخدام والإدارة والتقويم، وتتضمن عدداً من الإمكانيات التي تيسر إضافة المصادر والأنشطة وعمل الاختبارات وتقويم مشاركات المتعلمين، حيث نشأت مجتمعات التعلم الافتراضية نتيجة الحاجة لتوفير فرص متكافئة للمتعلمين. (قشمر، ٢٠١٧، الصفحات ١١١– ١١٤)

وقضية الثانوية العامة من أبرز القضايا المستمرة على جدول أعمال صانعي السياسة التعليمية في مصر، بل تحظى باهتمام لدى الرأي العام كافة، وتعتبر مرحلة الثانوية العامة من أكثر مراحل التعليم قبل الجامعي حاجة إلى الاستفادة من هذه الأنماط الحديثة للتعليم؛ فمرحلة التعليم الثانوي العام هي القناة الرئيسة التي يعبرها الدارس إلى التعليم الجامعي والعالي؛ لذلك فلابد من توفير المناخ المناسب، وإعداد الطلاب إعداداً اجتماعياً ونفسياً للمشاركة الإيجابية في المجتمع في ظل التغيرات التكنولوجية والاتصالية الحادثة في العالم (قاسم، ٢٠١٧، الصفحات ٢٤٥– ٢٤٨)

فلم يعد مفهوم التعليم وأساليبه وطرائق تقويمه السائدة قادرة على مجابهة جميع المشكلات التي أفرزتها هذه التغيرات، فمن هنا يمكن القول إن الحاجة إلى إصلاح التعليم وتطويره يتطلب تقويم سياسة التعليم في مصر خاصة التعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات المستحدثات التكنولوجية وتطبيقاتها. (الجبالي، ٢٠١٦، صفحة ٣٠)

وعلى الرغم من اختلاف الباحثين حول المحاور والمجالات الجوهرية لتقويم السياسة التعليمية، فالبعض يؤكد على محورية دور المعلم، ويؤكد أخرون على دور الدعم المالي والسياسي، بينما يرى آخرون أن التكنولوجيا الحديثة كفيلة بتحسين أداء المعلم والمتعلم، ويرى فريق رابع ضرورة تطوير المناهج لتواكب التغيرات العالمية والتكنولوجية، ورغم جودة هذه الأفكار كنواة لتقويم السياسة التعليمية، إلا أن تحقيق الإصلاح التعليمي للمرحلة الثانوية العامة في ضوء رؤية منظوميه شاملة، هو الهدف والمنال الذي تسعى إليه الدراسة الحالية، وفي ضوء ما سبق جاءت فكرة الدراسة الحالية لتتناول تقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية، وذلك للوقوف على الجوانب الإيجابية وتدعيمها، والجوانب السلبية ومعالجتها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العصر الحالي، أصبح التحول إلى رقمنة التعليم أمراً ضرورياً، حتى تستطيع المؤسسات التعليمية مواكبة ومواجهة هذا التطور والتغيير، لذلك اتجهت جهود وزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية في الوقت الحالي نحو تطوير وتحديث سياسة التعليم الثانوي العام، و أثمرت هذه الجهود إلى دمج التقنية الحديثة، والتعليم الإلكتروني في التعليم من منطلق ضرورة الارتقاء بمستوى جودة التعليم لتصل إلى المعايير العالمية لإكساب الأجيال الجديدة في مصر المعارف والمهارات العلمية والعملية المناظرة لأقرانهم في المجتمعات المختلفة،

وتمكينهم من القدرات التنافسية اللازمة لاقتصاديات المعرفة العالمية والمحلية. (الطويل، ٢٠٢٠، صفحة ٥٢)

إلا أن سياسة التعليم الثانوية العامة في مصر واجهت العديد من إشكاليات ترتبط بالتكيف مع التحولات التكنولوجيا السريعة التي باتت تفرض تحديات لتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتطوير المهارات التكنولوجيا للأفراد، وتعزيز قدراتهم على استخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية، وتعزيز مستويات الابتكار التكنولوجي لمواجهة الفجوة الرقمية، فقد رصد التقرير الوطني عن أهداف التنمية المستدامة لعام (٢٠١٨)، حال البنية التحتية للمدارس الثانوية العامة في مصر فيما يخص دعم التكنولوجيا، وقد أوضح أن (٢٩.٢%) من المدارس لم تحصل على خدمة الكهرباء، وحوالي (٣٢.٤%) من المدارس بها أجهزة حاسوب بغرض التعليم في عام (٢٠١٧)، بينما سجلت المدارس التي بها شبكة الإنترنت نسبة (١٩.٦%) فقط في عام (٢٠١٦). (الجهاز المركزي, للتعبئة والإجصاء;، ٢٠١٩)

وفي هذا الصدد أكدت دراسة "**حسين طنطاوي**" بأنه على الرغم من الجهود الكثيرة التي تهدف إلى تطوير العملية التعليمية بمؤسسات التعليم الثانوي العام في مصر لتحسين جودة مخرجاته، إلا أن التقدم في هذا المجال لا يزال بطيئاً، في ظل محاولة لتحقيق جودة لا زالت تميل بشكل كبير للناحية الورقية والشكلية غير الموضوعية، وجهود مضنية من العاملين بالمدارس تستنفذ معظم أوقاتهم بصورة تبعدهم عن عملهم الحقيقي. (طنطاوي، ٢٠١٥، صفحة ٢٧٢)

كما أكدت دراسة "**إكرام عبد الستار**"، أن المعايش لواقع الثانوية العامة خلال السنوات الماضية يبرهن على أن سياسة تطوير نظام الدراسة والامتحانات بالثانوية العامة في مصر لم تحظ بقبول مجتمعي عام، مما يتطلب إجراء دراسات تربوية لرصد الآراء لمختلف الشرائح المجتمعية المعنية، ومعرفة مدى الموافقة على ما يتبع من سياسات وإجراءات تعليمية والاطلاع على المشكلات المصاحبة لتطبيق القرارات والإجراءات، ووضعها أمام متخذ القرار ليأخذ صورة واقعية بعيدة عن محاولات تزييف الواقع (عبد الستار، ٢٠١٨، الصفحات ٥٠– ٥٣)

كما أوضحت دراسة "**ريما الجرف**" إلى أن الازمة الحالية أثبتت ضعف استعداد المناهج ومنظومة التعليم للتعليم الإلكتروني بكافة صورة وأشكاله، فواقع التعليم المصري يشير إلى ضرورة تطوير البنية التحتية والتكنولوجية للمؤسسات التعليمية، وأهمية تطوير وتأهيل وتنمية القدرات المهنية والتكنولوجية

للمعلمين، وتوعية أولياء الأمور بأهمية توفير التعليم البديل في المنازل وأساليب تقديم الدعم لأبنائهم. (الجرف، ٢٠١٩، الصفحات ٥٤– ٥٦)

ويرى "**سمير عبد الحميد**" أن أهمية معرفة المتطلبات الأساسية لاستخدام التعليم الافتراضي في العملية التعليمية، وقيمة المعلم ودوره في عصر الحاسبات وشبكات المعلومات يتجلى في قدرته على إعداد متعلم مؤهل ومتدرب على مهارات التعلم الذاتي والبحث والتحري وكيفية التعامل مع المعلومات المتاحة واختيارها وتنظيمها مما يساهم في تنمية شخصية المتعلم بصورة متكاملة وينمي ثقته بذاته ويجعله فاعلاً في المجتمع وقادراً على التصدي لمواجهة ما في مجتمعه من مشكلات. (القطب، ٢٠٠٢، الصفحات ٢٢٠– ٢٢٨)

لذا حاول الباحث في هذه الدراسة تقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية، حتى لا تكون في معزل عن المستجدات التي فرضتها التطورات غير المسبوقة في البرمجيات والإلكترونيات والاتصالات ونظم وشبكات المعلومات، والتي أثرت بدورها على التعليم الثانوي العام في مصر.

ومما سبق تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في التساؤلات التالية:

١. ما الإطار المفاهيمي للمجتمعات الافتراضية، وأهم متطلباتها لتقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام؟

٢.ما الإطار النظري للسياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر؟

٣. ما مجالات تقويم سياسات التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية؟

٤. ما واقع السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية؟

٥. ما التصور المقترح لتقويم سياسات التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية؟

أهدف الدراسة:

١– تسليط الضوء على مفهوم المجتمعات الافتراضية، ومتطلباتها لتقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام.

٢-إلقاء الضوء على الإطار النظري للسياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام في مصر والتحديات التي تواجهها.

٣-توضيح مجالات تقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية.

٤-الكشف عن واقع السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر ومعوقاتها في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية.

٥-تقديم تصور مقترح لتقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية.

أهمية الدراسة:

للبحث الحالي أهمية نظرية وأهمية تطبيقية يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً: الأهمية النظرية:

١- أهمية موضوع الدراسة حيث تحظى المجتمعات الافتراضية بأهمية بالغة خاصة في الآونة الأخيرة نظراً للاستخدام الكبير لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العملية التعليمية، لما توفره من دعم وتشجيع للتعلم التفاعلي.

٢- تُعد المجتمعات الافتراضية، من الظواهر التقنية التي استحوذت على اهتمام الكثير في الأوساط التعليمية من خلال المؤتمرات واللقاءات والندوات والمنشورات التربوية، وأصبح أبرز الأساليب التعليمية الحديثة.

٣- تُعد مجتمعات التعلم الافتراضية من الموضوعات التي توليها وزارة التربية والتعليم بمصر أهمية خاصة، واتخاذ قرارات بشأن توفير البنية التحتية والبيئة المدرسية والوسائل التكنولوجية المختلفة التي تحتاجها.

٤- قلة الدراسات التي تناولت بيئات التعلم الافتراضية في مدارس التعليم الثانوي العام بمصر.

٥- قد تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق نحو دراسات مستقبلية في مجال التربية لإجراء أبحاث ودراسات في هذا المجال.

ثانياً :الأهمية التطبيقية:

يمكن إبراز أهمية الدراسة التطبيقية بالنقاط الآتية:

١- قد تفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على السياسة التعليمية، للعمل على تحسين الأوضاع والسياسات القائمة لمرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وذلك من خلال الاهتمام بتطوير الكوادر البشرية وتوفير الإمكانيات المادية والبنية التحتية لهذا النمط من التعليم.

٢- قد تفيد الدراسة في وضع الخطط المستقبلية للتوجه نحو بيئات التعلم الافتراضية كبديل للتعليم التقليدي خاصة في أثناء الأزمات والكوارث.

٣- قد تفيد الدراسة في دعم وتشجيع المعلمين في المدارس على استخدام بيئات التعلم الافتراضية والتكنولوجيا الحديثة في التعليم.

٤- قد تفيد الدراسة في زيادة دافعية الطلاب نحو بيئات التعلم الافتراضية من خلال معرفتهم بمجموعة المميزات والايجابيات التي تقدمها لهم.

منهج الدراسة وأداتها:

في ضوء طبيعة الدراسة والهدف منها اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، للتعرف على واقع السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية، واستخدمت الدراسة استبانة مغلقة لأخذ آراء العينة، صممت تبعاً لمقياس ليكرت الثلاثي حيث تكون الآراء (نعم، إلى حد ما، لا).

محددات الدراسة:

١- **حد الموضوع:** اقتصرت الدراسة الحالية على موضوعها وهو تقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية، وقد تم تحديد مجتمعات التعلم الافتراضية كأحد أشكال المجتمعات الافتراضية المعبرة عن التعليم والتعلم، ولأنها أكثر شيوعاً واستخداماً بين الأفراد في مجال التعليم.

٢- **الحد البشري:** اقتصرت الدراسة في تطبيقها على عينة من مجموعة خبراء من أساتذة التربية بالجامعات المصرية، بجامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، وجامعة جنوب الوادي، ومجموعة من القيادات التربوية بمحافظة القاهرة، ومحافظة قنا بمديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية، وبعض معلمي التعليم الثانوي العام.

٣- **الحد المكاني: اقتصرت** الدراسة في تطبيقها على مرحلة التعليم الثانوي العام.

٤- **الحد الزمني:** طبقت الدراسة الميدانية في بداية الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

مصطلحات الدراسة:

- التقويم evaluation:

يعرف **(صلاح علام)** التقويم بأنه: عملية الحكم على الأداء الفعلي للأفراد والمؤسسات مقارنة بالأهداف والنواتج الموجودة، والتي يمكن قياسها، أي أنه عملية قياس النواتج المرغوبة وغير المرغوبة لأفعال وأنشطة معينة تهدف إلى إحداث تغييرات في الأفراد والمؤسسات التعليمية. (علام، ٢٠٠٣، صفحة ١١)

ويعرف الباحث التقويم إجرائياً: بأنه حكم شامل عن مدى فاعلية السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام في تجربة تطبيق بيئة التعلم الافتراضية، بهدف تصحيح الأخطاء القائمة، وتدارك الأخطاء المستقبلية المحتمل حدوثها، بالإضافة إلى تسخير التكنولوجيا في خدمة التعليم.

- السياسة التعليمية Educational Policy:

يعرف "القبيسي" السياسة التعليمية بأنها: مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاطاً معيناً وتوجه حركته من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرارات. (القبيسي، ٢٠٠٠، الصفحات ٧٢- ٧٤)

ويعرف الباحث السياسة التعليمية Policy Educational إجرائياً: بأنها مجموعة من التوجهات والمبادئ العامة التي يقوم عليها التعليم الثانوي العام، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والآليات التي يتبناها لتحقيق هذه الأهداف في إطار السياسة العامة للدولة.

- المجتمعات الافتراضية virtual communities:

عرفها "وليد ذكي" بأنها: مجتمعات على الخط تتفاعل في بيئة الكترونية افتراضية، ويشترك أعضاءها في كثير من الروابط والاهتمامات والأنشطة الاجتماعية المشتركة، وقد يكون هناك حضور طبيعي (شخصي) خلف أجهزة الحواسيب أو لا يكون ذلك أي مجرد حضور افتراضي برامجي. (ذكي، ٢٠١٠، الصفحات ٢٢٠- ٢٢٦)

ويعرف الباحث المجتمعات الافتراضية إجرائياً: بأنها مجتمعات تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون فيما بينهم باستخدام شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، على اختلاف مواقعهم وانتماءاتهم، سعياً وراء اكتساب الأفراد الذين يشاركون فيها المعرفة والتعلم والمهارات.

– مجتمعات التعلم الافتراضية virtual learning communities:

يعرف (لوريلارد، Laurillard) مجتمعات التعليم الافتراضية على أنها: بيئات بديلة عن الطرق التقليدية في التدريس أو بمعنى أخر باعتبارها البدائل التعليمية بدلاً من الطرق التقليدية للتدريس (Laurillard, D;, 2015, p. 25)

ويعرف الباحث مجتمعات التعلم الافتراضية إجرائياً: بأنها بيئة تعليمية خاصة بالتعليم الافتراضي تستخدم فيها التقنيات والاتصالات والواقع الافتراضي والإنترنت لتجسيد بيئة واقعية تحاكي بيئة التعليم التقليدي.

– متطلبات مجتمعات التعلم الافتراضية Virtual learning community requirements:

تُعرّف الدراسة المتطلبات التربويّة لمجتمعات التعلم الافتراضية إجرائياً: على أنها ما يقوم عليه هذا النوع من التعليم من مقتضيات وأسس وحاجات أساسيّة وشروط قبليّة تضمن لمجتمعات التعليم الافتراضية تحقيق نواتج التعلّم بحسب ما تُظهره أداة الدراسة ومنهجيّتها.

الدراسات السابقة:

تم عرض مجموعة من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، وتم تصنيف الدراسات السابقة إلى مجموعتين من الدراسات:

١–دراسات عربية وأجنبية حول السياسة التعليمية.

٢–دراسات عربية وأجنبية حول المجتمعات الافتراضية.

وتم عرض هذه الدراسات من الأقدم إلى الأحدث وذلك على النحو التالي:

أولاً: دراسات تناولت السياسات التعليمية في مصر.

أ- دراسات عربية:

١- دراسة (فاتن عدلي،٢٠١٠): بعنوان" دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة".

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة التعليمية في مصر للتعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين، وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وكانت أهم نتائج الدراسة: أن السياسة التعليمية في مصر تعاني كثيراً من التحديات التي تجعلها بمنأى عن تحقيق أهداف إنمائية حقيقية تتفق مع متطلبات مجتمع اقتصاد المعرفة، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات السياسة التعليمية والمناهج بما يتوافق مع المستحدثات العلمية والعالمية الحديثة. (عدلي، ٢٠١٠، الصفحات ٢٤٥- ٢٥٠)

٢- دراسة (عبد الفتاح شعلان،٢٠١١): بعنوان " سياسات مقترحة لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم سياسات مقترحة لتطوير التعليم في مصر تتسم بالواقعية والقابلية للتطبيق، يستغرق الأخذ بها حوالي (١٠-١٥) عاماً، وذلك بشرط أساسي أن يضع المجتمع المصري التعليم كأولوية أولى من أجل تحقيق النهضة الشاملة، وعلى أن يظهر ذلك بوضوح في ميزانيات الدولة، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها الحث على التشريع الصحيح، واستخدام المؤشرات المستقبلية والتنبؤية للتعليم، واعتبار إصلاحات التعليم الثانوي العام أولوية سياسية. (شعلان، ٢٠١٠، الصفحات ٩١- ٩٦)

٣- دراسة (منار إسماعيل، ٢٠١٥): بعنوان "تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر"

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم السياسات التعليمية في مصر، بغية تقديم نوع من الإنذار المبكر عن جوانب الضعف والخلل في النظام التعليمي، والتعرف على العناصر المشتركة في السياسات والمنهجيات التي صيغت بها، وأسباب نجاحها وفشلها، وكيفية تحديد الأوليات؛ إذ تساعد منهجية تقويم السياسات سواء على المستوى القومي أم على المستوى الدولي في الوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين القرار وترشيده، والبحث عن بدائل أفضل لتطوير السياسات التعليمية. لتحقيق ما سبق، تم اتباع المنهج الوصفي كونه أنسب المناهج لدراسة كيفية تقويم سياسة التعليم قبل الجامعي في مصر.

انقسمت النتائج إلى أربعة أقسام: ١) نتائج معايير ومحكات السياسة، حيث تبين أن السياسة التعليمية في مصر لم تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، كذلك لم تتكامل مع السياسات التنموية الأخرى وسياسة التنمية الشاملة في الدولة، ٢) مؤشرات تقويم السياسة التعليمية التي تبين انخفاض مؤشرات مخرجات التعليم. ٣) مؤشرات جودة التعليم، حيث تبين جمود المناهج الدراسية، ٤) مؤشرات الإنفاق على التعليم حيث تبين أن هناك توزيعاً غير عادل للإنفاق الجاري بين المحافظات. (إسماعيل، ٢٠١٥، الصفحات ٣٢٧– ٣٢٩)

٤– دراسة (بيومي، ٢٠١٦)، بعنوان: " سياسات تقويم العملية التعليمية في التعليم الثانوي العام في مصر".

استهدفت الدراسة الكشف عن أفضل الأساليب والنماذج المتطورة الحديثة في تقويم ومتابعة أداء المعلم ومدير المدرسة ووكيله والطالب؛ بهدف تقويم ومتابعة هذه الفئات الثلاث بشكل علمي يحقق الموضوعية وسرعة الإنجاز لأهداف التعليم الثانوي العام في مصر، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بإجراء مسح ميداني لدى فئات متعددة شملت المعلمين ومديري المدارس، والطلاب في سنوات النقل والصف الثالث الثانوي من خلال معلميهم؛ فضلاً عن مديري الإدارات التعليمية وكذلك مديري المراحل والموجهين بإدارات التعليم، كما استخدمت الدراسة منهجية مركبة تضمنت المنهج الوصفي والمنهج الكيفي لرصد وتشخيص الواقع الميداني لتحديد واقع سياسات تقويم العملية التعليمية في التعليم الثانوي العام في مصر والصعوبات التي تواجهها، إلى جانب الاستعانة بإمكانات المنهج التاريخي في التعرف على جذور وتطور منظومة سياسات تقويم أداء المعلم ومدير المدرسة ووكيله والطالب في التعليم الثانوي العام في مصر في إطار المؤثرات المجتمعية والفنية المؤثرة فيها وعلى

مجالاتها وإشكالاتها المتنوعة، اقتصرت الدراسة الحالية على عينة ممثلة (٢٣٣فردًا)؛ وانتهت الدراسة بوضع تصور مقترح لأحدث أساليب ونماذج تقويم ومتابعة أداء المعلم ومدير المدرسة ووكيله وكذلك الطالب في التعليم الثانوي العام بإدارات التعليم ومدارسها من أجل التحسين والتطوير. (بيومي، ٢٠١٦، الصفحات ١٥٠– ١٥٤)

٥– دراسة (منار حجازي، ٢٠٢٠)، بعنوان: "الأبعاد السياسية وانعكاساتها على صنع السياسة التعليمية في مصر، دراسة تحليلية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ملامح صنع السياسة التعليمية في مصر، وإلقاء الضوء على العوامل المؤثرة والمؤسسات التي تسهم في صنع السياسة التعليمية، الكشف عن العلاقة الوطيدة بين سياسة الدولة وصياغة ورسم السياسة التعليمية في مصر، توضيح المؤشرات عن العلاقة الوثيقة بين النظام التعليمي والسياسة التعليمية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى النتائج التالية: أن هناك مؤسسات رسمية تشارك في صنع السياسة التعليمية فالقرارات ما زالت فوقية وتأتي تعبيراً واضحاً عن رأي القيادة السياسية، تعتمد السلطة التعليمية في مصر على شخصية الوزير على الرغم من أن كثيراً من المسئولين الإداريين لهم سلطة المشاركة في صنع القرار، وأوصت الدراسة: بنشر ثقافة اللامركزية للسلطة في التخطيط وصنع القرار بحيث لا تصبح في يد شخص الوزير وإعطاء المسئولين الإداريين المشاركة في صنع القرار، تطوير العملية التعليمية والنهوض بها في خطوات متسلسلة مع عدم تغيرها مع تغير الوزير حتى تستقر السياسة التعليمية مع عدم تضارب القرارات. (حجازي، ٢٠٢٠، الصفحات ٦٢٧– ٦٣٠)

ب– الدراسات الأجنبية:

٦– دراسة دونالد مولكاهي (Donald E.Mulcahy: 2009): بعنوان "دور المدرسة في المجتمع في الآونة الراهنة، وما تأثير سياسات الإصلاح الراهنة في التعليم من أجل الديمقراطية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المدرسة في المجتمع في الآونة الراهنة، ومن يحدد هذا الدور، وما تأثير سياسات الإصلاح الراهنة في التعليم من أجل الديمقراطية؟، وهل تعد احتياجات المواطنين وممارسات الديمقراطية ذات أولوية في أهداف التعليم أو ثمة أهداف أخرى تضر

بالديمقراطية؟ وللإجابة عن هذين السؤلين قام الباحث بعرض بعض حركات الإصلاح التي سادت أمريكا عبر تاريخها المعاصر، كما طبق الباحث النظرة النقدية في سياسات الإصلاح لتعرف أثر بنية القوة، وإنتاج المعرفة الكامنة في هذه الإصلاحات، كما قيم أثر وسائل الإعلام في الترويج لسياسة تعليمية معينة، وكيف وظف المصلحون والسياسيون وسائل الإعلام في كسب دعم وتأييد الرأي العام وقمع قوى المعارضة لهم.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة الرئيسة التي تواجه التعليم لا تتمثل في نقص كفاءة المعلم أو ضعف الإدارة المحلية ولكن الأهم هيمنة المصالح الخاصة على التعليم العام، حيث توجه خطابات الإصلاح بالإيديولوجيات والخطط قصيرة المدى التي تؤدي إلى التذبذب في الرأي وعدم استقرار القرار لأنه لا يعتمد على نتائج البحوث العلمية الرصينة بل يقوم على العواطف والخوف من الرأي العام، فضلاً عن قلة المناقشات التي تسبق صنع القرار من وجهات نظر الخبراء التربويين. (Donald, Mulcahy E.;, 2009, pp. 211– 215)

٧– دراسة أوليفيا (Olivia, N.:٢٠١١): بعنوان" السياسة التعليمية لدولة جاميكا، ومدى مواكبتها للمتطلبات والحاجات اللازمة لعصر العولمة".

استهدفت الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس: ما طبيعة خطابات السياسة التعليمية بجاميكا في عصر العولمة، وما آثارها على العدل الاجتماعي والمساواة؟، وقد ركزت هذه الدراسة على السياسات التي طورت وطبقت في مجالات الحكم التربوي، والإدارة التعليمية، والتمويل.

وقد قام الباحث بتحليل المحتوى الكيفي للوثائق السياسية، فضلاً عن أنه تعرض للسياسات التعليمية في الفترات الزمنية المختلفة لتعرف المتغيرات التي شكلت الوضع الراهن للسياسة التعليمية بجاميكا، كما اعتمدت على التحليل النقدي للسياسة التعليمية (critical policy analysis)، الذي يفحص كيف يؤثر تقاطع أو اتحاد كل من بنية القوة، والسياق التاريخي، والتغييرات الاجتماعية، الاقتصادية، والقضايا السياسية في تشكيل السياسة التعليمية وتعظيم التفاوت وعدم المساوة. (Michael, Olivia N.;, 2011, p. 75)

وقد اعتمد الباحث على منهج ميشيل فوكو (Michel Foucault)، أو نظرية فوكو في تحليل الخطاب السياسي، ويتميز هذا المنهج باستراتيجية تحليلية نقدية لها ثلاثة أبعاد: بعد اجتماعي (واقعي)، بعد عقلي (نظري)، وبعد سياسي (أخلاقي).

وتوصلت الدراسة إلى أن الشعارات التي يروج لها الخطاب السياسي مثل: اللامركزية، والتعليم باعتباره استثماراً لا يتماشى مع المعايير الاجتماعية والاقتصادية القومية التي يطورن التعليم في ضوءها، وقد أظهرت التغييرات المصاحبة لعصر العولمة نوعاً من الصراع بين المواطن والدولة حول النظام التعليمي، حيث أثبتت نتائج تلك الدراسة أن سياسات الدولة تتحيز للأفراد القادرين على الدفع والأثرياء.

٨- دراسة هانت (Hant، ٢٠١٥): بعنوان" مراجعة سياسات التعليم الوطني لأربعين دولة نامية".

هدفت الدراسة إلى مراجعة سياسات التعليم الوطني لأربعين دولة نامية تناولت استراتيجيات تحسين التعليم، والروابط بين جودة المدرس ومخرجات التعليم، وكيفية سعي السياسة للتغلب على عوائق التعليم للفئة الأكثر تهميشاً، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت الدراسة أن خطط التعليم تتسم بأولوياتها المختلفة بين الدول، وأن المخرجات التعليمية محدودة، وأوصت بضرورة وجود استراتيجيات محددة لدعم جودة التدريس والمخرجات التعليمة لجميع خصائص المتعلمين والفئات المختلفة، ومؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف، وتطوير نظام إدارة أداء المدرسين في المدارس. (Hant,, S.;, 2015, p. 36)

٩- دراسة (فهمي الخالدي، ٢٠١٨): بعنوان: "تقويم الأنماط التعليمية لمدرسي المرحلة الثانوية في ضوء تكنولوجيا التعليم".

هدفت الدراسة إلى: الكشف عن وظيفة تكنولوجيا التعليم في تطوير مجالات العملية التعليمية، بناء أداة للتعرف على دور تكنولوجيا التعليم في تغيير الأنماط التعليمية للمعلمين، تطبيق الأداة على عينة من المعلمين في المدارس الثانوية للعام ٢٠١٧/٢٠١٦م، تم استخدام بعض الوسائل الإحصائية لتحليل البيانات والمعلومات، تحليل التباين الأحادي، الاختبار التائي، استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (لحساب متغير الجنس والاختصاص)، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مواكبة المؤسسات التعليمية في عالمنا المعاصر التقدم العلمي والتكنولوجي وما تمخض عنها من معلومات وتقنيات الاتصال والتي أثرت في جميع مجالات الحياة، تحسين نوعية التعليم واتخاذ ذلك معياراً إساسياً لأوليات المؤسسات التعليمية. (الخالدي، ٢٠١٨، الصفحات ١٩- ٢٢)

ثانياً: الدراسات التي تناولت المجتمعات الافتراضية:

١٠- دراسة (أمل نصر، ٢٠١٤)، بعنوان: " المتطلبات والاحتياجات الفعلية لبناء بيئة التعلم الافتراضية في مؤسسات التعليم".

هدفت الدراسة إلى تحديد المتطلبات الأساسية والاحتياجات الواجب توافرها والمتطلبات اللازمة لبناء بيئات التعلم الافتراضية في مؤسسات التعليم، اقتصرت عينة البحث على (٧٤) أربعة وسبعون من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في مجال تكنولوجيا التعليم ومجال علوم الحاسب الآلي وأيضاً المجال التربوي ومناهج وطرق التدريس، وضمت العينة عدداً من الباحثين في مرحلة الدكتوراة في مجال تكنولوجيا التعليم، واعتمدت الدراسة على استمارة استبيان تم تصميمها لهذا الغرض، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن الاحتياجات الفعلية لبناء بيئة التعلم الافتراضية كما يلي: الاحتياجات التربوية التي تتعلق بنظام الدراسة والخطة الدراسية والأهداف المنشودة وتوصيف المقررات والبناء التربوي للأنشطة وأساليب التفاعل وأساليب التقويم في بيئات التعلم الافتراضية، الاحتياجات التقنية التي تتعلق بإعداد المعلمين لاستخدام بيئات التعلم الافتراضية وإعداد الكوادر الفنية اللازمة وتوفير أدوات وأساليب التفاعل التي تمكن كلاً من المعلمين والطلاب من أداء مهامهم وأيضاً التحديث المستمر لبيئات التعلم الافتراضية، الاحتياجات المادية لبناء بيئات التعلم الافتراضية والتي تتمثل في توفير الأماكن والدعم المادي للمؤسسات التعليمية والحافز المادي للمعلمين وأيضاً الدعم اللازم للإعلان عن البيئة الافتراضية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الاستعانة بمجموعة من المختصين والخبراء في كل محور من المحاور الأربعة (التربوي – التقني – الجوانب المادية – عنصر الأمان وحماية الحقوق الفكرية) في قائمة الاحتياجات عند الشروع في الاستعانة بها وذلك لاتباع سياسات تطبيقية مناسبة وفعالة عند تنفيذ تلك المتطلبات، التقييم المستمر لتلك البيئات بعد بنائها والاستمرار في عمليات التطوير وذلك لأن التطور المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات والتعلم عبر الشبكات يعطي الفرصة الأكبر لسد أكبر قدر من الاحتياجات المختلفة والمتطلبات الأساسية لبناء وتطبيق بيئات التعلم الافتراضية. (نصر، ٢٠١٤، الصفحات ٢٠- ٢٤)

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

١١- دراسة (الرشيدي، ٢٠١٨): بعنوان: "المتطلبات التربوية لتوظيف المنصات التعليمية الافتراضية في العملية التعليمية في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات البنية التقنية لتوظيف المنصات التعليمية الافتراضية للعملية التعليمية في التعليم للمرحلة الثانوية العامة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وأسفرت الدراسة عن أن جميع المتطلبات التربوية ومنها متطلبات البنية التقنية لتوظيف المنصات الافتراضية في العملية التعليمية في التعليم بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين مهمة بدرجة عالية، ومنها تنمية مهارات التعليم الذاتي، ومعلم يجيد التعامل مع الحاسب الآلي وملحقاته المختلفة وتطبيقات الإنترنت، وتوفير خدمة الإنترنت فائق السرعة، وأوصت الدراسة بتوفير جميع الخدمات الالكترونية التعليمية بالمرحلة الثانوية، وتحديث البنية التقنية للمدارس الثانوية. (الرشيدي، ٢٠١٨، الصفحات ١٥- ١٨)

١٢- دراسة (فهد العنزي، ٢٠١٩)، بعنوان: " العلاقة بين تكنولوجيا الواقع المعزز وأسلوب التعلم في البيئات الافتراضية وأثرهما في تنمية مهارات استخدام تطبيقات التعلم الالكتروني لدى معلمي التعليم الثانوي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر العلاقة بين تكنولوجيا الواقع المعزز وأسلوب التعلم عبر المجتمعات الافتراضية في تنمية الجانب المعرفي والأدائي لمهارات استخدام تطبيقات التعلم الإلكتروني لدي معلمي المرحلة الثانوية، واستخدم البحث المنهج التجريبي، وبلغ مجتمع العينة (٨٠) معلماً ومعلمة، من مجتمع البحث الأصلي، وتوصلت إلى أنه يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (٠.٠٠) بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والبعدي لصالح التطبيق البعدي، مما يدل على وجود أثر إيجابي لاستخدام تكنولوجيا الواقع المعزز في تنمية التحصيل المعرفي لمهارات استخدام تطبيقات التعلم الافتراضي والذي يؤثر بدورة على أداء المعلم، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوظيف تقنيات الواقع المعزز في التعليم، تفعيل استخدام تطبيقات التعلم الافتراضي في العملية التعليمية، المزيد من تدريب المعلمين على استخدام تطبيقات التعليم الافتراضي من خلال تصميم حقائب تدريبية معززة بتقنيات الواقع المعزز. (العنزي، ٢٠١٩، الصفحات ٢٠٠- ٢٢٠)

١٣- دراسة (غزيل السعيد، ٢٠٢١): بعنوان: متطلبات توظيف المنصات الإلكترونية في العملية التعليمية في ظل (الأزمات – كورونا نموذجا)".

هدفت الدراسة إلى تحديد المتطلبات (التربوية، الإدارية، التقنية، الاجتماعية) اللازمة لتوظيف المنصات الإلكترونية في العملية التعليمية في ظل الأزمات من وجهة نظر المعلمين، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة على عينة مكونة من (١٠٠) معلم، خلال العام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١م)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: جاءت استجابة أفراد العينة بدرجة عالية جداً على الفقرات التي تتعلق بالمتطلبات التربوية، والاجتماعية، والإدارية، اللازمة لتوظيف المنصات الإلكترونية في العملية التعليمية في ظل أزمة كورونا، وأوصت الدراسة بما يلي، ضرورة بناء قائمة بالمتطلبات الأساسية للمنصات التعليمية الإلكترونية من قبل واضعي السياسات التعليمية، التقييم المستمر لهذه المنصات الإلكترونية لسد أكبر قدر ممكن مما تتطلبه هذه المنصات في ظل تعرض المؤسسات التعليمية للأزمات التعليمية، تحليل تجربة الانتقال إلى التعليم عبر المنصات الإلكترونية. (السعيد، ٢٠٢١، الصفحات ٧٨١- ٧٨٥)

ب- دراسات أجنبية:

١٤- دراسة بيدارد (Bedard، ٢٠٠٩)

والتي استهدفت تكوين المجتمعات الاجتماعية التعليمية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وتكونت عينة الدراسة من (٣٦) طالباً، واستخدمت الدراسة استطلاع آراء موجهه لأفراد العينة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي للتوصل إلى نتائجها، وتوصلت النتائج إلى أن مواقع الشبكات الاجتماعية ساعدت على وجود مجتمع الممارسة الاجتماعية عبر الويب، كما أن التعليم بهذه المجتمعات يحقق زيادة في التحصيل، وينمي الاتجاهات نحو التعليم بالويب. (Bedard, S.;, 2009, pp. 22- 25)

١٥- دراسة باشنيك (Pashnyak, ٢٠١١): بعنوان "بناء مجتمعات الممارسة عبر الفيس بوك،"

هدفت الدراسة إلى بناء مجتمعات الممارسة عبر الفيس بوك، وتحليل محتوى الفصول الدراسية الاجتماعية بالفيس بوك، تكونت عينة الدراسة من (٥٠) طالباً من الطلاب الدارسين عبر الفيس بوك، استخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى، لتحليل مضمون أعمال الطلاب وتعلمهم عبر

مجتمع الممارسة الافتراضي، وتوصلت النتائج إلى أن الطلاب بعد الأسبوع الأول من دراستهم بالفيس بوك من خلال مجتمع الممارسة أصبح الطلاب أكثر نشاطاً، وصل عدد المناقشة الاجتماعية بين الطلاب إلى (٣٤٩٢) مناقشة، كما أن هناك زيادة كبيرة في مختلف المشاريع والأفكار المشتركة عبر التعليم بمجتمع الممارسة بالفيس بوك، وأظهرت النتائج أن مجموعات الفيس بوك أصبحت أساساً للممارسة المجتمعات الافتراضية. (Pashnyak, B.;, 2011, pp. 194- 198)

١٦- دراسة كيرينا"Kieran Walsh، ٢٠١٤ " حول المجتمعات الافتراضية في حقل الممارسة من حيث تجاوزها لحواجز الزمن والتكنولوجيا عام ٢٠١٤م".

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين حواجز الوقت والتكنولوجيا التي يتعرض لها الفرد في الاتصال العادي وتلك التي يحتاجها في الاتصال عبر كونة عضو في مجتمع افتراضي، وانتهت إلى أن المجتمعات الافتراضية استطاعت التغلب على حواجز الوقت والتكنولوجيا إذ يمكن لكل فرد التواصل مع من يريد في وقت قياسي ودون استخدام تكنولوجيا انتقال تجهده، كما ترى الورقة أنه لا يوجد سبب مثبت يدعونا للقلق من أن المجتمعات الافتراضية ستنقرض أو ستقل عوامل جذبها مما يدعونا للاعتماد عليها فترة أطول.(Walsh, 2014, pp. 185- 190)

تعليق عام على الدراسات السابقة:

تناول الباحث فيما سبق الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية والتي تم تصنيفها وعرضها في محورين، وفيما يلي التعليق على هذه الدراسات:

أولا: أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

١- تتشابه الدراسات السابقة مع البحث الراهن في إلقاء الضوء على موضوع تقويم السياسة التعليمية.

٢- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها للاستبانة كأداة للدراسة.

٣- تشابهت الدراسة الحالية في استخدامها المنهج الوصفي بأساليبه المختلفة مع بعض الدراسات السابقة.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

١- ركزت الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسات التعليمية في مصر على بعض مستويات التحليل، مثل: دراسة "فاتن عدلي،٢٠١٠"، التي عنيت بتحليل السياسة التعليمية في مصر للتعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين، وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، ودراسة "منار حجازي، ٢٠٢٠"، التي اهتمت بتحليل الأبعاد السياسية وانعكاساتها على صنع السياسة التعليمية في مصر، أما دراسة "عبد الفتاح شعلان،٢٠١١"، التي عنيت بوضع سياسات مقترحة لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر، أما الدراسة الحالية فتهتم بتقويم السياسات التعليمية في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية، وهي إحدى الطرق الحديثة للتعلم.

٢- الدراسات السابقة ركزت في تقويم سياسات التعليم الثانوي بمصر، على العمليات والممارسات الفنية داخل المدرسة؛ فإن البحث الراهن يسعى إلى تقويم سياسة التعليم الثانوي العام في ضوء تجربة بيئات التعلم الافتراضية.

٣- اهتمت معظم الدراسات السابقة برصد السياسات التعليمية وتقويمها، وتجاهلت البعد المستقبلي، حيث لم تسعى إلى رسم خطة مستقبلية لتطوير سياسات التعليم الثانوي العام في ضوء المجتمعات الافتراضية.

٤- ركزت معظم أهداف الدراسات السابقة على مناقشة أحد مستويات تحليل السياسة التعليمية مثل: الصنع أو المضمون أو التنفيذ، ورصد بعض الاتجاهات العالمية دون أن تتطرق للأبعاد التقنية والتكنولوجية المؤثرة عليها.

ثالثاً: أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

١- ساعدت الدراسات السابقة الباحث على تجنب قضايا سبق وأن درسها غيره من الباحثين.

٢-بناء فكرة الدراسة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية السياسة التعليمية لخدمة مقومات المجتمع بصفة عامة، والسياسات التعليمية لخدمة النظم التعليمية، وأنها ركيزة أساسية بل العمود الفقري لنجاح المؤسسات التربوية.

٣- الاطلاع على الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات والانتقاء منها بما يناسب الموضوع.

٤- تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة ومنهجية الدراسة.

٥- وفرت الدراسات السابقة على الباحث الجهد بتزويده بأسماء العديد من الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.

٦- بناء أداة الدراسة وتحديد أهم المتطلبات اللازمة لتطبيق مجتمعات التعلم الافتراضية للتعليم الثانوي العام.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

في ظل التطور التقني تأثرت كل عناصر الموقف التعليمي، فتغير دور المعلم من ناقل للمعرفة إلى مسهل لعملية التعلم، ومصمم لبيئة التعلم، ويشخص مستويات طلابه، ومرشد وموجه، وتغير دور المتعلم، فأصبح نشطاً إيجابياً، والتعلم متمركزاً حوله لا حول المعلم، وتأثرت المناهج الدراسية؛ فشمل التأثير عناصر المنهج من أهداف ومحتوى وطرق التدريس والأنشطة وطرق عرضها وأساليب تقويمها. (السعيد، ومحمود، ٢٠١٥، صفحة ١٥١)

- مفهوم المجتمعات الافتراضية virtual communities:

- تناول العديد من الباحثين مفهوم المجتمعات الافتراضية، وفيما يلي نورد بعضاً من هذه التعاريف:

إذ رأى "هووارد راينغولد Howard Rheingold" في كتابه المرجعي الجماعات الافتراضية "The virtual community" بأنها: "تجمعات اجتماعية ثقافية تنشأ عبر الشبكات المعلوماتية، وتضم عدداً كافياً من الأفراد، هؤلاء الأفراد يشاركون في حوارات لبعض الوقت ويساهمون بذلك في خلق شبكة من العلاقات الإنسانية على مستوى فضاء الويب". (Howard Rheingold;, 2002, p. 23)

كما عرفها "**بسيوني**" على أنها: تجمعات اجتماعية تظهر عبر شبكة الإنتَّرنت تشكلت في ضوء ثورة الاتصالات الحديثة تجمع بين ذوي الاهتمامات المشترَكة، يتواصلون فيما بينهم ويشعرون كأنهم في مجتمع حقيقي. (بسيوني، ٢٠٠١، الصفحات ٣٤- ٣٨)

وعرفها "**أحمد زايد**" بأنها: تجمعات اجتماعية تظهر عبر شبكة الإنترنت عندما يدخل عدد كاف من الناس في مناقشات عبر فتَرة كافية من الزمن يجمع بينهم شعور إنساني كاف بحيث يشكلون مواقع للعلاقات الشخصية عبر الفضاء الإلكتروني. (زايد، ٢٠٠٣، صفحة ١٦)

ومن خلال التعريفات السابقة للمفاهيم المتعلقة بالمجتمعات الافتراضية، لاحظ الباحث أنه لا يوجد تعريف قياسي لتكنولوجيا المجتمعات الافتراضية صادر من مؤسسة متخصصة في هذا المجال، واختلفت التعريفات وتباينت حسب اتجاه المُعرف وتخصصه، وبتحليل التعريفات السابقة وجد أنها تؤكد

على أن المجتمعات الافتراضية هي تجمعات اجتماعية لا مكانية، مما يعني أن أعضائها لا يشكلون تجمعاً مكانياً، ولا يتم دمج أعضائها من خلال إطار جغرافي، ولكن هذه التجمعات تنطلق لتشمل أفراداً ينتمون إلى هويات وجنسيات مختلفة، تجمع أفراد هذه المجتمعات المنتشرة في الفضاء الرمزي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ومن ثم فإن المجتمعات الافتراضية: هي امتداد منطقي للتقدم التكنولوجي للحاسوب، فهي مجتمعات يتم إنتاجها من خلال الحاسوب بحيث تُمكن المستخدم من التفاعل معها سواء كان ذلك بتفحص ما تحتويه هذه المجتمعات من خلال حاستي البصر والسمع أو بالمشاركة والتأثير فيها بالقيام بعمليات تعديل وتطوير، فهي عملية محاكاة (Simulation)، لمجتمعات واقعية أو خيالية يتم تصورها وبنائها من خلال الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الحديثة باستخدام الصوت والصورة ثلاثية الأبعاد والرسومات لإنتاج مواقف حياتية تشد من يتفاعل معها وتدخله في عالمها. (مزيد، ٢٠١٦، صفحة ١٢٠)

يتضح من خلال ما تم تناوله عن المجتمع الافتراضي بأن هذه البيئة الجديدة تتسم بالتعقيد في طبيعتها ولم يتمكن الباحثين بعد من الإلمام بكل ما يحتويه هذا المجال الجديد من مميزات وخصائص وذلك نتيجة التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى التحديث المستمر الذي تتميز به.

– مفهوم مجتمعات التعلم الافتراضية:

عرفها **الموسى** بأنها: طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكات ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواءً كان عن بعد أو في الفصل الدراسي، المهم هو استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة. (الموسي، ٢٠٠٥، صفحة ٢١٩)

– أنواع مجتمعات التعلم الافتراضية للتعليم الثانوي العام:

هناك العديد من التصنيفات لمجتمعات التعلم الافتراضية؛ فنجد من صنفها إلى أربع صيغ هي: برامج حكومية وهذه البرامج توفرها الحكومة لراغبي التعلم الافتراضي وتبث من خلال مواقع حكومية ولا علاقة لها باسم مدرسة ما وهي برامج تعلم افتراضية خاصة بالمناهج الدراسية المقررة، وبرامج افتراضية بالكامل وهي مدارس افتراضية مستقلة حيث تقدم الخدمات التعليمية عن طريق شبكة الإنترنت فقط قائمة بذاتها ولها إدارتها، ومناهجها، ومعلميها، وبرامجها، مثل "مدرسة فلوريدا الافتراضية"، وبرامج داعمة

لمستويات دراسية معينة وهي برامج مستقلة يستخدمها المتعلمون بالمنزل وتجهزها شركات خاصة وهي مساعدة وداعمة لعملية التعلم ولا تتبع حكومة أو مدرسة ما، وبرامج متعددة الأغراض كمدارس نظامية وافتراضية في ذات الوقت تستخدم إمكاناتها لتقدم البرامج للمتعلمين المنتظمين والمتعلمين الدارسين افتراضياً.(John Watson, 2006, PP53-64)

في حين صنفها أخرون وفق الناحية الربحية إلى مجتمعات افتراضية خاصة تهدف للربح المادي والتعليم الجيد معاً، ومجتمعات مجانية تقدم تعلماً مجانياً، ومجتمعات تجارية مجانية تقدم بعض البرامج مجاناً وبعضها مقابل الربح المادي. (Abigail Hawkins , et al, 2013, PP64-83)

كما صنفها أخرون تبعاً للمساحة الجغرافية التي تقبل منها المتعلمين إلى: مجتمعات عالمية تقبل المتعلمين على مستوى العالم، ومجتمعات دولية تقبل المتعلمين على مستوى الدولة، ومجتمعات إقليمية تقبل المتعلمين على مستوى المحافظة، ومجتمعات محلية تقبل المتعلمين على مستوى الإدارة التعليمية. (الاقبالي، ٢٠١٩، الصفحات ٤١١ – ٤١٤)

– خصائص مجتمعات التعلم الافتراضية:

من خلال مختلف التعاريف التي تناولت مجتمعات التعلم الافتراضية، يمكننا استخلاص العديد من الخصائص لعل أهمها:

تُسهل العملية التعليمية، وتعتبر خير بديل للتعليم التقليدي الذي يعتمد على المعلم اعتماداً كاملاً، كما أنها تواكب التطور التكنولوجي، كما يمكن تخزين المعرفة عبر وسائط التعليم الرقمي واعادة الاستفادة منها عند الحاجة، بالإضافة إلى سهولة استخدامها في أي وقت وأي مكان، في وجود شبكة الانترنت. (مالكي، ٢٠١٩، صفحة ١٦٩ – ١٧٨)

– <u>السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام:</u>

لقد شهد تعريف السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام تحولاً ملحوظاً في العقود الأخيرة، ففي منتصف القرن العشرين كانت السياسة التعليمية عبارة عن "بيانات" و "مراسيم" تحدد ترتيب القرارات بشكل أحادي الاتجاه، فالسياسة التعليمية كانت "أداة بيروقراطية" لإدارة قطاع التعليم الثانوي العام ومن ثم كان مفهوم السياسة التعليمية "ثابتاً" نسبياً وليس "ديناميكياً" في تلك الفترات، وتم بناء فكرة السياسة التعليمية "الديناميكية" من خلال التطورات اللاحقة في معناها في تضييق الفجوة التقليدية

بين "صياغة" السياسة و"تنفيذها" وهذا التطور كان بسبب الاعتراف بالتفاعل الديناميكي بين صنع السياسات وممارستها. (Fung, D.C.L., &Lui, W.M.;, 2017, pp. 15– 25)

ويتمثل مفهوم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام على أنه "التفكير المنظم الذي يوجه الأنشطة والمشاريع في المرحلة الثانوية العامة، والتي يرى القائمون على صناعتها أنها كفيلة بتحقيق الآمال والطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ظل الظروف والإمكانيات المتاحة". (بغدادي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٧)

ويتضح مما سبق أن السياسات التعليمية للتعليم الثانوي العام تعني: مجموعة المبادئ التي يقوم عليها التعليم الثانوي العام والتي تمثل إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونُظمه، وتحدد مسار العمل فيه في فترة زمنية معينة، بهدف تطوير التعليم بما يحقق احتياجات المجتمع وآمال مستقبلة.

وفي السنوات الأخيرة شهدت مرحلة التعليم الثانوي العام جملة من التغيير المستمر الذي لم يهدأ، وأسباب هذا التغيير متنوعة ومترابطة، منها الثورة المعلوماتية وانفجار المعلومات ونقص الموارد المالية والأعداد المتزايدة من الطلاب وتزايد الإقبال على التعليم الثانوي العام، وانتشار المعلومات في شكل إلكتروني محوره الطالب وأساليب البحث الانتقائية الحديثة.

لذا سعت وزارة التربية والتعليم نحو تطوير التعليم بالمرحلة الثانوية حيث يعتمد النظام الجديد للثانوية العامة على تغير أدوات التقييم والامتحان حيث يتم إكساب الطالب مهارات عليا كالإبداع والتحليل مع إنهاء طرق التعليم التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين، كما تم تسليم كل طالب جهاز الحاسب اللوحي(التابلت)، والذي يعد وسيلة تمكن الطالب من الوصول إلى المحتوي الرقمي على بنك المعرفة المصري وأداء الامتحان بشكل إلكتروني (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨)

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير وتحسين التعليم الثانوي العام؛ إلا أنها لم تحقق النتائج المتوقعة، وذكرت مصر كدولة رائدة في المنطقة أن هناك أزمة تعليمية، انعكست هذه الأزمة في المدارس بين المعلمين والطلاب والمناهج، وأشارت دراسة المخرجات التعليمية إلى أن التعليم الثانوي العام يعاني من غلبة الكمية على الجودة ومن عجز خطير في تلبية متطلبات عصر المعرفة الجديد. (الشرقاوي، ٢٠١٠، صفحة ٩٩)

-التحديات التي تواجه سياسة التعليم الثانوي العام في مصر لتطبيق مجتمعات التعلم الافتراضية:

١- قلة الوعي بتقنية التعلم الافتراضي، فما زال هناك لدى الكثير من متخذي القرار وأعضاء هيئة التدريس صعوبة تغيير فكرة التحول من أسلوب التعليم التقليدي إلى أسلوب التعلم الافتراضي، وذلك لعدم قناعة الكثير منهم بهذه التقنية. (الشاعر، ٢٠٢٠، صفحة ٨٣)

٢- قلة توافر المعلمين المؤهلين في تقنية التعلم الإلكتروني، إذ أن هناك شحاً كبيراً بالمعلم المؤهل الذي يجيد هذه التقنية، وانه من الخطأ التفكير بأن جميع المعلمين في مؤسسات التعليم الثانوي العام يستطيعون أن يساهموا في هذه التقنية.

٣- عجز الإمكانيات المادية، حيث نتج عنه نقص في توافر أجهزة الحاسبات والبرامج والمعدات اللازمة، وصعوبة توفير صيانة الأجهزة في بعض المؤسسات التعليمية، وعدم التطوير المستمر في الأجهزة والبرامج التعليمية، وارتفاع أسعارها، ومحدودية تغطية الإنترنت، وبطئها النسبي. (مصطفى، ٢٠١١، صفحة ٤٥)

٤- الخلل الفني أو التقني، فقد يواجه مستخدمو هذه التقنية عوائق فنية وتقنية في عملية التعلم، وذلك من خلال الانقطاع في أثناء البحث والتصفح، والاختبارات الإلكترونية.

٥- تشكل اللغة عائقاً للكثير ممن لا يجيدها، حيث إن اللغة الانجليزية هي لغة هذه التقنية.

٦- صعوبة تنفيذ عملية التقويم بين الطلاب من خلال هذه التقنية لضعف المنافسة بينهم، إضافة لعدم المصداقية في الإجابة، والإمكانية الكبيرة لوجود حالات من الغش، كما يصعب تقويم مكونات منظومة التعليم، مثل: الأهداف، والمحتوى، والأنشطة التعليمية.

- متطلبات المجتمعات الافتراضية لتقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام:

لكى تستطيع السياسات التعليمية استيعاب التقنية الجديدة وتحقيق التحول نحو مجتمع تعليمي افتراضي عليها أن تتعدى مرحلة نقل التقنية إلى مرحلة إدارة التقنية التي تتضمن عمليات أساسية، متمثلة في تطويع التكنولوجيا لتحقيق التوافق بين التقنيات الحديثة وعناصر المنظومة التعليمية، وتطوير التقنية بالتجديد والإضافة والتنمية والتحول نحو الأفضل، وتعميق التقنية بمعنى الاستخدام الأمثل للتقنية في حل مشكلات المنظومة التعليمية، وابتكار التقنية وإنتاج تكنولوجيات جديدة تماماً وتطبيقها تلبية لمتطلبات

العمل المؤسسي من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتوفير الفرص اللازمة لإطلاق طاقاتهم الفكرية اللازمة لإحداث التطوير. (سالم أ.، ٢٠٠٤، صفحة ٦٧)

وهذا ما أكدته دراسة "**سامية عبد الله**" بأن التعليم أصبح أكثر اعتماداً على المعلومات الإلكترونية والتعليم الإلكتروني، وهذا يتطلب أساليب جديدة في التدريس مثل المحاكاة والتدريب التفاعلي والصور المتحركة، والتعليم الافتراضي كغيره من النظم التعليمية له متطلبات أساسية تتعلق بالبيئة التعليمية، من بني تحتية وموارد بشرية وبيئة مُمكنة، ومتطلبات تقنية ومادية. (عبد الله، ٢٠١٢، الصفحات ٢٤٥– ٢٥٤)

وتعرف **المتطلبات:** بأنها مجموعة من الاحتياجات التي يجب تلبيتها في كافة المؤسسات التعليمية، مثل توافر أنظمة جديدة تعتمد على تكنولوجيا التعليم تغير متطلباتها التعليمية، وأهدافها التعليمية، لتحقيق النماذج والأساليب الحديثة، والانتقال من استهلاك المعرفة إلى إنتاج المعرفة. (أحمد حسن، ٢٠١٩، الصفحات ٣٤٨– ٣٥١)

وتعرفها الدراسة الحالية **إجرائياً:** بأنها الاحتياجات التكنولوجيا، والثقافية، والمادية، والإدارية لمدارس التعليم الثانوي العام، التي يجب تلبيتها على جميع المستويات والوظائف داخل هذه المدارس، لإصلاح وتطوير العملية التعليمية بطرق مبتكرة ومرنة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية.

وبنيت فكرة التعليم الافتراضي حول فلسفة التعليم في أي وقت وفي أي مكان وبأية طريقة وبأية سرعة، معتمداً على تكنولوجيا متقدمة، مما يقلل من عيوب التعليم التقليدي، حيث أنه يتميز بمبادئ أهمها المرونة التعليمية، والملائمة التعليمية، والتنوع، والتفرد، والفعالية التعليمية، والاقتصادية في التكلفة، وتلك المبادئ الفلسفية تؤكد أهمية وضرورة إنشاء مجتمعات تعلم افتراضية في مصر. (شعلان ح.، ٢٠١٦، الصفحات ٤٠١– ٤٠٦)

وتؤكد فلسفة مجتمعات التعلم الافتراضية أسساً من أهمها: إتاحة الحرية للمتعلم وتنمية استقلاليته في مجتمعات التعلم الافتراضية واختيار ما يراه مناسباً له من برامج تعليمية تلائم ظروفه باستخدام البرمجيات وبرامج المقررات الدراسية والمحاكاة والواقع الافتراضي بالاعتماد على الأقراص المدمجة والإنترنت (المهدي، ٢٠٠٨، الصفحات ٨٦– ٨٨)، ويتم التعليم من خلال مجتمعات التعلم الافتراضية وفقاً لإجراءات إدارية وتنظيمية خاصة يؤكد مبدأ ربط التعليم بملامح المجتمع، وأهمها: الاتصال دون مواجهة في نفس المكان، واعتماده مسبقاً للمقررات الدراسية المعدة إلكترونياً، وتقديم خبرة تعليمية لكل متعلم على حده، دون الاهتمام بجنس أو نوع أو سن المتعلمين. (Alonsa Diaz، Entonado Blazquez, 2005, PP 86– 89)

كما أشارت نتائج دراسة "ضياء الدين" إلى أن أبرز متطلبات التحول لمجتمع تعلم افتراضي في التعليم تتمثل في: وضع إستراتيجية للتحول الرقمي، ونشر الثقافة الرقمية، وتصميم البرامج التعليمية الرقمية، وإدارة وتمويل التحول الرقمي، بالإضافة للمتطلبات البشرية، والتقنية، والأمنية، والتشريعية، الميسرة لعملية التحول لمجتمع تعلم افتراضي. (زاهر، ٢٠٠٧، الصفحات ١٩– ٢٥.)

وبالنظر إلى الافتراض القائل بأن التحول إلى التعلم الافتراضي، ستصبح المحرك الرئيسي والمحفز لتطوير وتطبيق طريق جديدة للتعليم والتعلم في التعليم الثانوي العام، وهذا يتطلب عند صياغة سياسة التعليم الثانوي العام مراعاة بعض المتطلبات الأساسية لها، **ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:**

بنية تحتية تقنية وبرامج فعالة لإدارة التعلم، ومتطلبات بشرية كالخبراء الذين يتحكمون بالنظام والمعلمين المدربين على استخدام هذه التقنية، بالإضافة إلى توفر المناهج الإلكترونية الافتراضية والمواد التعليمية التفاعلية الجذابة، وتأتي الموارد البشرية على قمة هذه المتطلبات، لأن التجهيزات وغيرها مهما تطورت فإنه لا يمكن الإفادة منها إذا لم يتوفر العنصر البشري القادر على استثمارها بالشكل الأمثل، ولا شك أن المعلم من أهم هذه الموارد البشرية التي يتطلبها التعلم الافتراضي.

ثانياً: الإطار الميداني للبحث:

يتناول الأهداف، وأسلوب بناء أداة الدراسة، وعينتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وتحليل النتائج وتفسيرها.

أولاً: أهداف الجانب الميداني:

يهدف الجانب الميداني إلى تقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء متطلبات المجتمعات الافتراضية، من خلال آراء نخبة من علماء كلية التربية، والقيادات التربوية بمحافظة القاهرة، ومحافظة قنا.

ثانياً: خطوات إعداد أداة الدراسة:

في سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم إعداد أداة الدراسة الميدانية وهي عبارة عن استبانة موجهة لأساتذة التربية من جامعات مختلفة في جمهورية مصر العربية، وللقيادات التربوية، وبعض معلمي التعليم الثانوي العام بمحافظتي القاهرة وقنا، وقد مر إعداد الاستبانة بالمراحل التالية:

١- مرحلة إعداد أداة الدراسة:

استعان الباحث في إعداد الاستبانة بما استخلصه من الإطار النظري، والدراسات السابقة التي عالجت قضية التحديات التي نتجت عن مجتمعات التعلم الافتراضية وأثرت على السياسات التعليمية للتعليم الثانوي العام.

٢- مرحلة تحكيم أداة الدراسة وإجراء التعديلات المطلوبة:

عرض الباحث الاستبانة على السادة المحكمين من أساتذة التربية من الجامعات المصرية، للوقوف على مدى مناسبة كل مفردة من مفردات الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل للمتطلبات اللازمة لتقويم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء المجتمعات الافتراضية، وقدم المحكمون آرائهم في تعديل صياغة بعض العبارات، وتعديل بعض العبارات حيث تقيس هدف واحد ولا تقيس هدفين.

٣- وصف أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة الدراسة الموجهة لأساتذة التربية والقيادات التربوية، وبعض معلمي التعليم الثانوي العام، وتضمنت الاستبانة محورين رئيسين، يندرج تحت المحور الأول (٦ مجالات)، تتضمن (٣٩) فقرة، والمحور الثاني (١٥ فقرة)، ليصبح إجمالي عدد الفقرات (٥٤ فقرة).

٤- صدق أداة الدراسة وثباتها:

أوضح الباحث صدق الاستبانة فيما يلي: مدى مناسبة الأداة لتحقيق أهداف الدراسة، مدى ملائمة الأداة للعينه الموجهة لها، مدى سلامة الصياغة اللغوية والعلمية لكل مفردة من مفردات الاستبانة.

قام الباحث بقياس ثبات الاستبانة على عينة قوامها (٣٠)، باستخدام برنامج spss، على طريقة: ألفاكرونباخ، وقد حصل الباحث على معامل ثبات ألفاكرونباخ = ٠.٨٢١، ويعبر هذا المعامل عن ثبات كبير للاستبانة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الثبات "ألفا" للأبعاد والمحاور والاستبانة ككل:

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

جدول رقم (١)

قيم معاملات الثبات "ألفا" للأبعاد والمحاور والاستبانة ككل

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل ثبات ألفا
المحور الأول: واقع السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات مجتمعات التعلم الافتراضية			
١	**واقع توافر المتطلبات المرتبطة بالقيادة والإدارة في التعليم الثانوي العام.**	٧	٠.٧٠٢
٠.٧١٨	**واقع توافر المتطلبات المرتبطة بالطلاب وتطوير مهاراتهم.**	٧	٠.٨٢١
٠.٧١٢	**واقع توافر المتطلبات المرتبطة بالمعلمين وتطوير مهاراتهم.**	٦	٠.٨٠٥
٠.٦٤٩	**واقع توافر المتطلبات المرتبطة بتطوير المقررات الدراسية الافتراضية.**	٦	٠.٧٣٢
٠.٦٧٣	**واقع توافر المتطلبات المرتبطة بالتقويم الافتراضي.**	٦	٠.٨٢
٠.٦٨٢	**واقع توافر المتطلبات المرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية.**	٧	٠.٧٨٩
٠.٧٣٦	**المحور الثاني: معوقات تطبيق السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام لمجتمعات التعلم الافتراضية.**	١٥	٠.٨١٢
	الاستبانة ككل	٥٤	٠.٨٢١

٥- مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثلت عينة البحث في مجموعة من خبراء أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات المصرية (جامعة القاهرة – جامعة عين شمس – جامعة جنوب الوادي)، وبعض مديري ووكلاء الإدارات التعليمية، مديري ووكلاء مدارس التعليم الثانوي العام، مديري المرحلة الثانوية العامة ووكلائهم، والموجهين بالإدارات التعليمية بمحافظتي القاهرة وقنا، ومعلمي مدارس التعليم الثانوي العام، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية، حيث بلغ عددهم "٣٥٠" فرداً.

٦- أساليب المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss V23)، في حساب التكرارات المقابلة لكل عبارة موزعة على تكرارات الاستجابات (نعم – إلى حد ما – لا) والنسب المئوية لهذه التكرارات وقيمة كا ٢ ومستوى دلالتها والأوزان النسبية والترتيب.

- حساب الوزن النسبي لعبارات الاستبانة:

أعطيت موازين رقمية لمستوى الاستجابة كما يلي:

جدول رقم (٢)

فئات الدرجات لكل مستوى من مستويات الاستجابة

م	فئات الدرجات	النسبة المئوية	درجة التوافر
١	من ١ إلى أقل من ١.٦٧	من ٣٣.٣٣ إلى أقل من ٥٥.٦٦	ضعيفة
٢	من ١.٦٧ إلى ٢.٣٤	من ٥٥.٦٦ إلى أقل من ٧٨	متوسطة
٣	من ٢.٣٤ إلى ٣	من ٧٨ إلى ١٠٠	كبيرة

وتم حساب الوزن النسبي، أي درجة الموافقة على كل عبارة من المعادلة التالية:

- التقدير الرقمي = ك ١ × ٣ + ك ٢ × ٢ + ك ٣ ×١

  التقدير الرقمي ×١٠٠

- حساب الوزن النسبي = ـــــــــــــــــــــــــــــــــ

  ك

- ك ١، ك ٢، ك ٣: تكرارات الاستجابات (نعم – إلى حد ما – لا) على الترتيب.
- ك: مجموع التكرارات لهذه الاستجابات (حجم العينة).

ثالثاً: خلاصة النتائج والتوصيات:

في ضوء نتائج البحث الميداني يتضح أن التعليم من خلال مجتمعات التعلم الافتراضية ليس تعليماً يُقدم بصورة عشوائية هزلية إنما يقدم بطريقة منظمة وفقاً لاستراتيجيات وسياسات تعليمية شاملة ضمن استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠م لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومصمم تصميماً

جيداً، ويعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية التفاعلية وذلك للتواصل والتفاعل بين المعلم والمتعلم، وبين المتعلم والمتعلم.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١- السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام في مصر حالياً غير كافية وتعتمد على إطار إدارة الطوارئ، يتطلب إعادة نظر كاملة في أهداف التعليم الثانوي العام، وفق التغيرات التي طرأت في بنية المجتمع المصري، بفعل عوامل داخلية وخارجية، مما شكل مجتمعاً مختلفاً عما كان عليه قبل عقود، لأن التجديد في الأهداف التربوية يجعل السياسة التعليمية أكثر واقعية وبعيدة عن الرؤى المتداخلة.

٢- لم يتم تنفيذ العديد من المبادئ والتوجهات التي أرستها السياسة التربوية، وخاصة الاستثمار في تطوير البنية التكنولوجية لمدارس التعليم الثانوي العام، لكي تكون مؤهلة للتطوير الجديد في المناهج وطرق التدريس الملاءمة لها، بالإضافة إلى تدريب المعلمين باستمرار على المحتوى الجديد للمناهج، وأساليب التدريس التفاعلية والإثرائية في التعليم الذي يعتبر قضية حاسمة.

٣- عدم وجود خطط عمل ملموسة مصحوبة بميزانيات واقعية للاستفادة من مجتمعات التعلم الافتراضية ومتابعتها، وتحقيق الاستفادة القصوى منه؛ مما يوفر الكثير من العناء إذا أتيحت لهؤلاء الطلاب هذه الفرص التعليمية وهم في محل إقامتهم.

٤- تطوير النظم والتشريعات لمحو الأمية المعلوماتية التكنولوجية، وتطوير مناهج التعليم الثانوي العام، ونشر استخدام الإنترنت ونشر الوعي في المجتمع حول أهمية ودور تقنية المعلومات والاتصالات في توفير أشكال جديدة من التعليم.

٥- تشجيع الطلاب على حضور الحصص الافتراضية، ومتابعتهم وإعطاء التغذية الراجعة لهم بما يساعدهم على اتقان المادة العلمية ومراجعة ما درسوه من خلال مجتمعات التعلم الافتراضية، ويمكن الاستعانة في ذلك بالتعليم المدمج والتعليم الإلكتروني لإثراء العملية التعليمية.

٦- ندرة الدورات التدريبية اللازمة لتدريب المعلمين على توظيف الموارد التكنولوجية الحديثة وتطبيقات التعليم الافتراضي، التي تشتمل على عمليتي التقييم والمشاركة في المعلومات

والمعارف فيما بين المعلمين بعضهم البعض يتم تطبيقها من خلال استخدام الخدمات الثقافية والمهنية لمجتمعات التعلم الافتراضية.

٧- يعد نقص تدريب المعلمين وتكلفة الدروس الخصوصية عبئاً جسدياً ونفسياً تتحمله الأسر المصرية.

٨- إن الوضع الحالي للمناهج في مختلف مستويات التعليم ما قبل الجامعي غير ملائم لتزويد الأمة بجيل جديد متعلم جيداً، لم يتم تنظيم هذه المناهج لتقديم مهارات التعلم والتفكير النقدي وحل المشكلات وغيرها من النتائج المهمة لأي نظام تعليمي جيد.

وتوصي الدراسة بما يلي:

١- الاستمرارية والمرونة في صياغة السياسة التعليمية، بعيداً عن الجمود والتحجر في قوالب وأفكار وتشريعات واحدة لا يمكن أن تحيد عنها، فهذه المرونة تعطيها بعداً واقعياً وديناميا يتناسب مع كل المتغيرات، مع ملاحظة درجة المرونة ودقتها؛ وألا ستكون بها ثغرات كبيرة وتترك تحت مسمى المرونة وهذا يعتمد على صنعها وصياغتها.

٢- إعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية والمواد لمساعدة الطلاب على التحصيل الدراسي الفعال وتحقيق أقصى استفادة من حلال تطوير المحتوى الدراسي والنهوض بمستوى العملية التعليمية.

٣- ضرورة مواكبة المنظومة التعليمية الحالية داخل المدارس الثانوية العامة الثورة المعرفية وتحديات العولمة، من خلال التدريب المستمر للقيادات التربوية والمعلمين لكل ما هو جديد على المستوى العالمي.

٤- توعية صانعي القرار بأهمية تقنية التعلم الافتراضي وما ستوفره لهم من إمكانات غير مكلفة وما قد تمنحه لهم من نتائج تعليمية جيدة.

٥- استثمار ما تمتلكه وزارة التربية والتعليم من منصات وبنية تكنولوجية في إنتاج بنوك أسئلة بأساليب حديثة تسهم وتساعد الطلاب بصفة أساسية في عملية التعلم الذاتي، وفقاً لقدراتهم المتفاوتة، وتمكينهم من تحسين قدراتهم التحصيلية من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف لديهم، فضلاً عن ذلك استفادة المعلمين والموجهين في مجال التقويم.

٦- تنشئة الأفراد الملتزمين بالقيم الديمقراطية والأخلاقية، والمدركين لحقوق الإنسان الأساسية والانفتاح على الأفكار الجديدة، ولديهم حس المسؤولية الشخصية والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية في المجتمع من أجل الصالح العام.

٧- إصدار تشريعات قانونية تواكب خدمات الإنترنت بمجالاتها المختلفة بشكل يحمي مستخدميها وخاصة طلاب التعليم الثانوي العام، يضمن عدم مشاركتهم في مجتمعات تدعوا إلى التطرف بأشكاله المتعددة الدينية، أو الأخلاقية، أو السياسية، أو الثقافية.

٨- إنشاء قاعدة معلومات تهتم بتحديد جوانب القوة والضعف في نظام التعليم الافتراضي وتقديم المقترحات والوسائل المناسبة للتغلب عليها.

٩- عقد بروتوكولات تعاون بين وزارة التربية والتعليم وشركات الاتصالات لضمان وصول خدمة الإنترنت فائق السرعة لجميع طلاب التعليم الثانوي العام على مستوى الجمهورية، خاصة بعد ضمان توافر أجهزة التابلت لدى الطلاب.

١٠- الاستعانة بجميع مراكز التقويم سواء أكانت مراكز تقويم للتعليم قبل الجامعي أو الجامعي، وذلك لتصميم امتحانات بأعلى جودة وتحقق شروط الاختبار الجيد.

١١- بناء اختبارات قصيرة توضع بنهاية كل وحدة، أو الفصل لقياس قدرة الطلاب على تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.

١٢- تبني نظام التعلم الإلكتروني والتعليم الافتراضي كمدخل لجذب الطلاب للمدرسة والاهتمام بنواتج التعلم، وعلاج مشكلات التعليم الثانوي العام، خاصة في ظل انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وخلو المقاعد الدراسية لمدارس التعليم الثانوي العام من الطلاب.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إسماعيل، منار محمد:. (٢٠١٥): تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، كلية التربية، جامعة القاهرة، ع (٣٠).

٢. الألمعي، علي: أهمية **السياسة التعليمية في العملية التعليمية**. تاريخ الاطلاع: ١٢ مايو, ٢٠٢٣، من موقع الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، متاح على:-http://www.al jazirah.com/2010/20100331/rj1.htm. ٢٠٠٨.

٣. اندراوس، أمل كامل: السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق، **مجلة الدراسات والبحوث التربوية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع (٣٥)، ج (٢)، ٢٠٠٠.

٤. بيومي، كمال حسني: سياسات تقويم العملية التعليمية في التعليم الثانوي العام في مصر، **مجلة مستقبل التربية العربية**، ع (١٠)، ١٩٩٧.

٥. جايل، عفاف محمد: رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر: الواقع والمستقبل المأمول في ضوء التوجهات التنموية المستهدفة، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج (٢٣)، ع (١٠٥)، ٢٠١٦.

٦. الجرف، ريما سعد: متطلبات الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني، **مجلة التربية المقارنة الدولية**، كلية التربية، جامعة الأقصى، غزة، ٢٠١٩.

٧. الخالدي، فهمي محمد: " تقويم الأنماط التعليمية لمدرسي المرحلة الثانوية في ضوء تكنولوجيا التعليم، المجلة **الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مؤسسة مستقبليات للتدريب والاستشارات بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية في جامعة الدول العربية، ع (١٠)، ٢٠١٨.

٨. الخالدي، فهمي محمد:. (٢٠١٨). تقويم الأنماط التعليمية لمدرسي المرحلة الثانوية في ضوء تكنولوجيا التعليم، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، ع (١٠).

٩. الدهشان، جمال علي: نحو أدوار جديدة لمؤسساتنا الجامعية في ضوء تحديات ومتطلبات العصر الرقمي، **المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر، بعنوان تطوير التعليم وبناء الإنسان المعاصر**، المنيا، كلية التربية، جامعة المنيا، ٢٠١٩.

١٠. دياب، إكرام عبد الستار محمد: تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي وعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، **مجلة الإدارة التربوية**، كلية التربية للبنات، جامعة عين شمس، ع (٤٣)، مج (١٧)، ٢٠١٨.

١١. الرشيدي، عبد الله أحمد: المتطلبات التربوية لتوظيف المنصات التعليمية الافتراضية الإلكترونية في العملية التعليمية في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين، **مجلة البحث العلمي في التربية**، ع (١٩)، ٢٠١٨.

١٢. زيادة، مصطفى عبد القادر: نحو رؤية مستقبلية لصنع السياسة التعليمية في مصر، **مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم**، جامعة القاهرة، ع(٢)، ٢٠١٢.

١٣. سالم، أحمد محمد: **تكنولوجيا التعليم والتعليم الافتراضي**، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

١٤. السعيد، غزيل عبد الله: متطلبات توظيف المنصات التعليمية الإلكترونية في العملية التعليمية في ظل الأزمات (كورونا نموذجاً)، **مجلة العلوم التربوية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع (٩)، ٢٠٢١.

١٥. الشاعر، أحمد عبد الفضيل: فلسفة التعليم، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، مج (١٠)، ع (٢)، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠٢٠.

١٦. شعلان، عبد الحميد عبد الفتاح: السياسة التعليمية في مصر وانعكاساتها على تحقيق الجودة الشاملة في إدارة المدرسة الثانوية العامة، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة المنصورة، ع (٥)، ٢٠١٠.

١٧. طنطاوي، حسين فراج، **التعليم وبنية القوة "دراسة في علم الاجتماع التربوي**، المنيا، دار فرحة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

١٨. الطويل، سميرة توفيق: **الإدارة المدرسية الواقع والمأمول**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠

١٩. العنزي، فهد عوض: العلاقة بين تكنولوجيا الواقع المعزز وأسلوب التعليم في البيئات الافتراضية وأثرهما في تنمية مهارات استخدام تطبيقات التعلم الإلكتروني لدى معلمي التعليم الثانوي العام، **مجلة بحوث التربية النوعية**، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

٢٠. قاسم، سميرة عبد العزيز: الاتجاهات التربوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستثمارها في تحقيق أهداف التعليم الثانوي العام، **مجلة الدراسات والبحوث التربوية**، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧.

٢١. القبيسي، محمد حسن محمد: " نحو صياغة سياسات مستقبلية لتطوير التعليم بدولة قطر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرون، **مجلة العلوم التربوية**، الجمعية المصرية لأصول التربية، كلية التربية، جامعة بنها، مج (٥)، ع (١٠)، ٢٠١٧.

٢٢. قشمر، علي أحمد: متطلبات التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، كلية التربية، جامعة طنطا، مج (١٥)، ع (٢٤)، ٢٠١٧.

٢٣. القطب، سمير عبد الحميد: صنع القرار التربوي الاستراتيجي في مصر بين الواقع والطموح، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، ع (٣)، ٢٠٠٢.

٢٤. الموسى، عبد الله عبد العزيز: استخدام الحاسب الآلي في التعليم، الرياض، مكتبة تربية الغد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٢٥. النجار، عبد الهادي مبروك: **السياسة التعليمية في مصر بين الواقع والمأمول، القاهرة**، دار الفؤاد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

٢٦. وزارة التربية والتعليم: **قرار وزاري رقم (٣٤٤)، بشأن نظام الدراسة والتقييم لطلاب الصف الأول الثانوي العام**، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

27- Bedard, S.;. (2009).): Creating social Presence Through Social Networking, Proceedings of World Conference on Educational Multimedia, Hypermedia and Telecommunications.

28. Hant,, S.;. Retrieved from Change and Innovation in the Educational Policies and Strategies for Human Resources Development,

Procedia, **Social and Behavioral Sciences**. Vol.11, No.3, 2015, p. 233.

29. Joel Weiss , et al, 2012, Change and Innovation in the Educational Policies and Strategies for Human Resources Development, Procedia., PP 323- 329.47. Retrieved from Social and Behavioral Sciences, : http://www.sciencedirect.com/science/

30. Laurillard, D;.: "Quality Management in Education, Building Excellence and Equity in Student Performance", Quality **Management Journal**, Vol.9, No.4,2015.

31. Donald, Mulcahy E.: **Quality Control Systems, Procedures for Planning Quality Programs**, 2nd Ed, McGraw Hill Book Company, New York, 2009.

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)